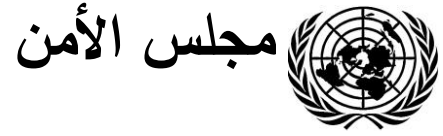


Distr.: General
12 September 2023
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة 12 أيلول/سبتمبر 2023 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من أمين المظالم

يشرفني أن أحيل طيه التقرير الخامس والعشرين المقدم من مكتب أمين المظالم للجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارات 1267 (1999) و 1989 (2011) و 2253 (2015) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات، عملاً بالفقرة 21 (ج) من المرفق الثاني لقرار مجلس الأمن 2610 (2021)، التي تنص على أن يقدم أمين المظالم إلى المجلس تقارير نصف سنوية تتضمن موجزاً لأنشطته. ويبين هذا التقرير الأنشطة المضطلع بها منذ صدور التقرير السابق، ويغطي الفترة الممتدة من 23 شباط/فبراير إلى 11 أيلول/سبتمبر 2023.

وأرجو ممتناً إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة وعلى التقرير ومرفقه* وإصدارها جميعاً باعتبارها وثيقة من وثائق المجلس.

(توقيع) ريتشارد مالانجوم

أمين المظالم للجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارات

1267 (1999) و 1989 (2011) و 2253 (2015)

بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)

وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات



تقرير مكتب أمين المظالم المقدم عملاً بقرار مجلس الأمن 2610 (2021)

أولاً - معلومات أساسية

1 - يُقدّم هذا التقرير معلومات محدّثة عن الأنشطة التي اضطلع بها مكتب أمين المظالم منذ صدور التقرير الرابع والعشرين المقدم من المكتب إلى مجلس الأمن في 22 شباط/فبراير 2023 (S/2023/133).

ثانياً - الأنشطة المتصلة بطلبات الرفع من قائمة الجزاءات

ألف - لمحة عامة

2 - تعلقت الأنشطة الرئيسية التي اضطلع بها المكتب خلال الفترة المشمولة بالتقرير، الممتدة من 23 شباط/فبراير 2023 إلى 11 أيلول/سبتمبر 2023، بطلبات قدمها أفراد لرفع أسمائهم من قائمة الجزاءات.

3 - وفي سياق دراسة الحالات الفردية، تواصل أمين المظالم مع أعضاء لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارات 1267 (1999) و 1989 (2011) و 2253 (2015) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات، وكذلك مع الدول الأعضاء ذات الصلة، ومع مقدّمي الالتماسات ومستشاريهم القانونيين. وعلاوة على ذلك، أجرى أمين المظالم بحثاً مستقلاً ومقابلات مع مختلف الخبراء وغيرهم من المحاورين ذوي الصلة بالقضايا.

باء - طلبات الرفع من قائمة الجزاءات

4 - قدّمت ثلاثة التماسات جديدة إلى المكتب خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وقبل أمين المظالم التماسين منها، ولا يزال التماس واحد في انتظار أن يتم تقديمه. وتوجد القضيتان اللتان لم يُبت فيهما بعدُ في مرحلة جمع المعلومات.

5 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، مثل أمين المظالم أمام اللجنة أربع مرات لعرض تقارير شاملة في ست قضايا. وشمل ذلك عروضاً تقديمية لخمسة تقارير كانت قد قيّمت خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق وتقريراً شاملاً واحداً قدّم خلال الفترة المشمولة بالتقرير الحالي.

6 - وحتى 11 أيلول/سبتمبر 2023، قبل المكتب منذ إنشائه ما مجموعه 107 من طلبات رفع الاسم من القائمة تتضمن طلبات مقدّمة من أفراد أو كيانات أو من الفئتين. وتظل جميع الأسماء سرّية ما دام الالتماس قيد النظر، وما لم يطلب مقدّم الالتماس خلاف ذلك. وفي حالة رفض الالتماس أو سحبه، لا يُكشف عن اسم مقدّم الالتماس في أي مرحلة.

7 - ومنذ إنشاء المكتب، تم البت في 105 قضايا، منها 100 قضية تم تجهيزها بالكامل من خلال عملية أمين المظالم. وقدم أمين المظالم ما مجموعه 102 من التقارير الشاملة⁽¹⁾ إلى اللجنة، عملاً بالفقرة 8 من المرفق الثاني لقرار مجلس الأمن 2610 (2021) والفقرة المناظرة لها من القرارات السابقة.

(1) يتضمن هذا العدد قضية واحدة بُتّ فيها في عام 2011 حيث سحب مقدّم الالتماس طلب رفع اسمه من القائمة بعد أن كانت أمينة المظالم آنذاك قد قدّمت تقريرها الشامل إلى اللجنة وعرضته عليها. ويتضمن أيضاً قضية واحدة بُتّ فيها في عام 2013، حيث

8 - ومنذ صدور التقرير الرابع والعشرين، رُفِعَ اسما فردين من قائمة جزاءات اللجنة عقب استعراض أمين المظالم وتوصيته.

9 - وفي الإجمال، بُتَ منذ إنشاء المكتب في 100 قضية، حظي 70 طلباً للرفع من القائمة بالموافقة ورُفِضَ 30 طلباً. ونتيجة للالتماسات الـ 70 التي قُبِلت، رُفِعَت أسماء 65 فرداً و 28 كياناً من القائمة، وحُذِفَ اسم كيان واحد لأنه كان أصلاً مدرجاً في القائمة تحت اسم آخر. وإضافة إلى ذلك، رُفِعَت اللجنة أسماء أربعة أفراد من القائمة قبل اكتمال إجراءات أمين المظالم، وسُحِبَ التماس واحد بعد تقديم التقرير الشامل. ويرد وصف لوضع جميع القضايا في الموقع الشبكي للمكتب⁽²⁾. أما تبيان المرحلة التي بلغها النظر في أحدث القضايا فيرد في مرفق هذا التقرير.

10 - وتوجد حالياً قضيتان لم يُبَيَّنَ فيها بعدُ تقدّم بهما فرداً واحد. وحتى الآن، هناك 98 قضية من بين 107 قضايا قدم فيها الطلبات أشخاص بمفردهم. وهناك قضيتان قَدِمَ فيهما الطلب فرداً واحد مع كيان واحد أو أكثر، وست قضايا قَدِمَت فيها الطلبات ككيانات بمفردها. وفي 62 قضية من بين 107 قضايا، تلقى مقدّمو الالتماسات مساعدة من مستشار قانوني.

11 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أجرى المكتب حواراً مع اثنين من الأفراد المدرجة أسماؤهم في القائمة، ومع الممثلين القانونيين لثلاثة أفراد مدرجين آخرين فيها، أعربوا جميعاً عن اهتمامهم بتقديم التماسات لرفع أسماؤهم من القائمة ولكنهم لم يفعلوا ذلك بعدُ.

جيم - جمع المعلومات من الدول

12 - خلال مرحلة جمع المعلومات، يطلب أمين المظالم من الدول الأعضاء تقديم جميع المعلومات ذات الصلة إلى أمين المظالم، بما في ذلك أي معلومات سرية ذات صلة، حيثما كان ذلك مناسباً، وفقاً للفقرة 69 من القرار 2610 (2021). ولهذه الغاية، وفي كل حالة، يدعو أمين المظالم أعضاء اللجنة إلى تقديم المعلومات ذات الصلة إليه. وعلاوة على ذلك، يتواصل أمين المظالم مع الدول الأخرى التي يرى أنها معنية بالموضوع، بما فيها الدول صاحبة اقتراح الإدراج في القائمة ودول الجنسية ودول الإقامة ودول التأسيس. وعلى وجه الخصوص، يطلب أمين المظالم معلومات موضوعية يمكن أن تدل على وجود صلة بين مقدّم الالتماس وأفراد أو كيانات مدرجة في القائمة، أو عدم وجود تلك الصلة. ويأخذ في الاعتبار جميع المعلومات التي تم جمعها عند تحليله للقضية.

13 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدم أمين المظالم 21 طلباً للحصول على معلومات إلى الدول في ثلاث قضايا. وتلقى المكتب 12 رداً موضوعياً، في حين أشارت دولتان لأمين المظالم إلى أنه ليس لذيها أي معلومات تودان إطلاعه عليها. وأعربت سبع دول عن رأيها بشأن طلبات رفع الأسماء من القائمة. وبما أن قضيتين ما زالتا في مرحلة جمع المعلومات، فقد تُرسل عما قريب ردود على الطلبات السبعة.

قررت فيها اللجنة رفع اسم مقدّم الالتماس من القائمة بعد أن قدمت أمينة المظالم آنذاك تقريرها الشامل إلى اللجنة ولكن قبل أن تعرضه عليها. وختاماً، لا يتضمن هذا العدد ثلاث قضايا إضافية أصبحت فيها حجج أمين المظالم غير ذات موضوع بعد صدور قرار من اللجنة برفع أسماء مقدّمي الالتماسات من القائمة قبل أن يقدم أمين المظالم تقريره الشامل.

(2) انظر <https://www.un.org/securitycouncil/ar/ombudsperson/status-of-cases>

- 14 - واجتمع أمين المظالم مع ممثلي الدول الأعضاء لمناقشة القضايا التي لم يُبَيَّن فيها بعدُ وشرَح إجراءات أمين المظالم ونهجه، بما في ذلك المتطلبات المحددة المتعلقة باستعراض أمين المظالم للطلبات المتكررة. وتُتناول عملية جمع المعلومات بمزيد من الإسهاب في الفرع الخامس من هذا التقرير.
- 15 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم تسنح الفرصة لأمين المظالم لتقصير فترة جمع المعلومات في القضايا التي لم يُبَيَّن فيها بعدُ، عملاً بالفقرة 3 من المرفق الثاني للقرار 2610 (2021).

دال - التحاور مع مقدّمي الالتماسات

- 16 - تحاور أمين المظالم والمكتب مع مقدّمي الالتماسات وممثليهم القانونيين، بوسائل شملت المراسلات الخطية والاجتماعات عن طريق التداول بالفيديو وبالحضور الشخصي.

هاء - الاطلاع على المعلومات المحجوبة أو المشمولة بالسرية

- 17 - أبرم مكتب أمين المظالم حتى الآن 22 اتفاقاً أو ترتيباً يتعلق بإمكانية الاطلاع على المعلومات المحجوبة⁽³⁾ وترتيباً واحداً على أساس كل حالة على حدة.
- 18 - ويدعو أمين المظالم الدول الأعضاء، وعلى وجه التحديد دول جنسية وإقامة الأفراد المدرجة أسماؤهم في قائمة الجزاءات، إلى أن توقع ترتيباً في هذا الصدد لترسي بذلك الأساس لإطلاع أمين المظالم على المعلومات المحجوبة أو التي لم تعد محجوبة أو المشمولة بالسرية. وسيواصل المكتب جهود التواصل التي يبذلها لهذا الغرض.

ثالثا - موجز الأنشطة المتصلة بتطوير مكتب أمين المظالم

ألف - لمحة عامة

- 19 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عقد أمين المظالم اجتماعات ثنائية مع جميع أعضاء اللجنة باستثناء عضوين اثنين.
- 20 - وفي 3 نيسان/أبريل، اجتمع أمين المظالم بمرجمين تحريريين من شعبة الوثائق التابعة لإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات. وقدم أمين المظالم لمحة عامة عن ولايته وتناول المسائل العامة المتعلقة بترجمة تقاريره.
- 21 - وفي 15 نيسان/أبريل، قدم أمين المظالم عرضاً عن ولايته في الجامعة الوطنية لماليزيا. وفي 28 نيسان/أبريل، قدم عرضاً لأعضاء جمعية صباح القانونية بماليزيا عن مهام المكتب وخطر الإرهاب. وفي 3 أيار/مايو، التقى أمين المظالم بوكيل شعبة الأمن المتعدد الأطراف والشؤون الدولية بإدارة الشؤون المتعددة الأطراف في وزارة الخارجية الماليزية لشرح عمل المكتب.

(3) يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات في الصفحة الشبكية ذات الصلة من الموقع الشبكي لمكتب أمين المظالم (انظر https://www.un.org/securitycouncil/ar/ombudperson/classified_information).

22 - وفي 13 حزيران/يونيه، التقى أمين المظالم بممثلي مجموعة الدول المتقدمة في الرأي بشأن الجزاءات المحددة الأهداف لمناقشة ولايته، وإمكانية تعزيز إجراءات عمل المكتب، واحتمال تمديد الولاية لتشمل نُظُم الجزاءات الأخرى القائمة.

23 - وفي الفترة من 30 حزيران/يونيه إلى 7 تموز/يوليه، قام أمين المظالم بزيارة لندن؛ ولاهاي بمملكة هولندا؛ وبروكسل؛ ولكسمبرغ؛ وستراسبورغ بفرنسا. وخلال تلك الفترة، التقى بأحد أمناء المظالم السابقين وبأعضاء من مختلف المؤسسات والمسؤولين الحكوميين والمحامين والأكاديميين وغيرهم من الخبراء في مكافحة الإرهاب والإجراءات القانونية الواجبة. وأبدى ملاحظاته بشأن تنفيذ ولايته منذ توليه مهامه في أوائل عام 2022، وكذلك بشأن القضايا المتعلقة بالإجراءات القانونية الواجبة وجزاءات الاتحاد الأوروبي. وضمت تلك الاجتماعات ممثلين عن السلطات البلجيكية ومحامين من المفوضية الأوروبية العاملين في مجال تطبيق الجزاءات وأعضاء لجنة المستشارين القانونيين المعنية بالقانون الدولي العام التابعة لمجلس أوروبا. وشرح أمين المظالم أيضاً ولايته لرئيس محكمة العدل الأوروبية ولرئيسة قلم المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان. كما التقى بخبراء من المركز الدولي لمكافحة الإرهاب.

24 - وفي 25 تموز/يوليه، قدم أمين المظالم عرضاً عبر الإنترنت في الدورة التدريبية الدولية الخامسة بشأن جزاءات الأمم المتحدة، التي نظمت في معهد جنيف للدراسات العليا في سويسرا.

25 - وفي 3 آب/أغسطس، تحدث أمين المظالم عن ولايته وعمل المكتب خلال جلسة إحاطة مفتوحة للدول الأعضاء، مؤكداً على أهميته في تعزيز شرعية نظام الجزاءات، والتحديات التي يواجهها المكتب وسبل المضي قدماً.

26 - وفي 16 آب/أغسطس، أجرى باحثٌ أكاديمي كبير من جامعة أكسفورد مقابلة مع أمين المظالم بشأن الوضع الحالي للمكتب وسبل استدامته في ظل الترتيبات المؤسسية القائمة.

باء - التواصل مع فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات

27 - عقد أمين المظالم عدة اجتماعات بشأن ما لم يُبَيّن فيه من طلبات الرفع من القائمة مع فرادى أعضاء فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات. ويشير أمين المظالم إلى أن ولاية فريق الرصد تتمثل في تقديم المساعدة إلى أمين المظالم عند الاضطلاع بولايته، بما في ذلك تزويده بما يستجد من معلومات عن الأفراد أو الجماعات أو المؤسسات أو الكيانات الساعين إلى رفع أسمائهم من قائمة الجزاءات المفروضة على تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) وتنظيم القاعدة. ويشير أمين المظالم أن يواصل التعاون مع خبراء فريق الرصد بشأن المعلومات الموضوعية ذات الصلة بالتماسات الرفع من القائمة ويشجّع الفريق على تقديم الأسئلة التي يمكن استخدامها أثناء المقابلات مع مقدمي الالتماسات.

28 - وتستند التقارير الشاملة لأمين المظالم إلى تحليل شامل لكل قضية، بما في ذلك تقييم الموجز السردى لأسباب الإدراج في القائمة في كل إجراء. وبناء على ذلك، يؤكد أمين المظالم من جديد لفريق الرصد ضرورة استخدام هذا التقييم للنظر في المعلومات المستجدة للموجز السردى لأسباب إدراج مقدمي الالتماسات في حالات الإدراج القائمة، خاصة في الحالات التي يتقرر فيها الإبقاء على الإدراج، مع مراعاة الفقرتين 57 و 58 من القرار 2610 (2021). ويتسم هذا النهج بأهمية حاسمة من منظور الإنصاف، لا سيما في حالة مقدمي الالتماسات الذين يكررون طلبات الرفع من القائمة.

جيم - التحاور مع الدول والمنظمات الحكومية الدولية وهيئات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية

29 - واصل المكتب خلال الفترة المشمولة بالتقرير التحاور مع الدول الأعضاء، وبخاصة أعضاء اللجنة والدول الأعضاء المعنية بالتماسات رفع الأسماء من القائمة التي لم يُبْت فيها بعدُ. وبالإضافة إلى ذلك، أُجْرِي أمين المظالم اتصالات مع الدول الأعضاء لمناقشة ولايته بصورة أعم وأهميتها بالنسبة لمشروعات الجزاءات التي تفرضها اللجنة. وناقش أمين المظالم أيضاً التعاون بين الدول الأعضاء ومكتبه. وفي هذا الصدد، عقد اجتماعات ثنائية مع ممثلي جميع أعضاء اللجنة الخمسة عشر باستثناء عضوين اثنين، وكذلك مع بعض الدول غير الأعضاء في اللجنة.

30 - وتحوار المكتب مع وكالات وهيئات منظومة الأمم المتحدة، وكما جاء أعلاه، تحاور مع خبراء مستقلين، وممثلين عن أجهزة إنفاذ القانون، وممارسين للمهن القانونية، وخبراء في مكافحة الإرهاب، ومحللين سياسيين، وحقوقيين دوليين، وأكاديميين واختصاصيين في مجالي القانون الدولي وقانون حقوق الإنسان.

دال - أساليب العمل والبحوث

31 - كما حدث في السابق، شملت دراسة الحالات الفردية خلال الفترة المشمولة بالتقرير إجراء بحوث مستفيضة في المصادر العلنية والتواصل مع شتى المحاورين والخبراء، من الدول الأعضاء وغيرها، وذلك لجمع وتحليل المعلومات ذات الصلة بطلبات الرفع من قائمة الجزاءات.

هاء - الموقع الشبكي

32 - واصل المكتب تنقيح موقعه الشبكي وتحديثه خلال الفترة المشمولة بالتقرير⁽⁴⁾.

رابعاً - الأنشطة الأخرى

الإخطار بالإدراج في قائمة الجزاءات

33 - في ما يتعلق بالاسمين الجديدين اللذين أدرجهما اللجنة في القائمة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم تُنَح للمكتب معلومات كافية عن العنوان لكي يرسل إخطارات بالإدراج عملاً بالفقرة 21 (ب) من المرفق الثاني للقرار 2610 (2021).

خامساً - الملاحظات والاستنتاجات

ألف - أهمية المكتب

34 - يؤكد أمين المظالم اقتناعه بأن ولايته، المتمثلة في ضمان العدالة والإجراءات القانونية الواجبة، تعزز مصداقية تدابير مكافحة الإرهاب التي تتخذها اللجنة. ولذلك يؤدي المكتب دوراً أساسياً في تعزيز شرعية نظام الجزاءات بموجب القرار 1267 (1999)، الأمر الذي يعزز بدوره جهود مجلس الأمن في مجال مكافحة

(4) متاح على الرابط التالي: <https://www.un.org/securitycouncil/ar/ombudsperson>

الإرهاب. وفي الواقع، فإن الدور الحاسم الذي يقوم به المكتب في تعزيز شرعية نظام الجزاءات قد اعترف به أيضاً العديد من السلطات القضائية، بما فيها المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان ومحكمة العدل الأوروبية⁽⁵⁾. ويشير أمين المظالم أيضاً إلى أن مجلس الأمن، في معرض إعرابه عن دعمه للمكتب في قراراته، أكد من جديد أن احترام حقوق الإنسان يشكل عنصراً حيوياً في أي نهج فعال وشامل لمكافحة الإرهاب. وقد أدلى أمين المظالم بهذه الآراء خلال اجتماعاته مع الدول الأعضاء والمحاوئين الآخرين.

باء - تبادل المعلومات من جانب الدول الأعضاء

35 - يكرر أمين المظالم يكرر الملاحظات الواردة في تقريره الرابع والعشرين المقدم إلى مجلس الأمن (S/2023/133) بشأن الصعوبات المرتبطة بتلقي المعلومات المحددة وذات الصلة وفي حينها من الدول الأعضاء المعنية. وهذه الصعوبة لا تزال قائمة. لذلك، يدعو أمين المظالم مرة أخرى الدول الأعضاء إلى إعطاء الأولوية للمشاركة في إجراءاته لرفع الأسماء من القائمة. وعلاوة على ذلك، يلاحظ أمين المظالم أنه على الرغم من أن تبادل المعلومات السرية مع أمين المظالم يمكن أن يساعد في التغلب على هذه الصعوبة، غير أنه ليس حلاً سحرياً. فالمبادئ الأساسية للعدالة تقتضي أن يعرف مقدم الالتماس جوهر المعلومات التي تكمن وراء إدراجها في القائمة وأن يكون قادراً على الرد عليها.

36 - وفي هذا الصدد، يشير أمين المظالم إلى أسلوب الفقرة 69 من القرار 2610 (2021)، التي حث فيها مجلس الأمن الدول الأعضاء بقوة على تقديم جميع المعلومات ذات الصلة إلى أمين المظالم، بما في ذلك أي معلومات سرية مهمة، عند الاقتضاء؛ وشجع الدول الأعضاء على تقديم المعلومات ذات الصلة، بما في ذلك أي معلومات مفصلة ومحددة، متى أتاحت وفي حينها، ورحب بالترتيبات الوطنية التي أبرمتها الدول الأعضاء مع مكتب أمين المظالم لتسهيل تبادل المعلومات السرية، وشجع بقوة الدول الأعضاء على مواصلة إحراز التقدم في هذا الصدد، بسبل من بينها إبرام ترتيبات مع مكتب أمين المظالم من أجل تبادل تلك المعلومات، وأكد وجوب امتثال أمين المظالم لأي شكل من أشكال قيود السرية التي تفرضها الدول الأعضاء على ما تقدمه من معلومات.

37 - ويكتسي تقديم المعلومات في الوقت المناسب في القضايا التي لم يبت فيها بعد أهمية أساسية لعملية أمين المظالم لاستعراض طلبات الرفع من القائمة. ويحتاج أمين المظالم إلى الوقت لتحليل المعلومات بشكل شامل وتبيين المعلومات التي لا تزال مطلوبة، والتحضير لمقابلته مع مقدم الالتماس. ولذلك فهو يهيب بالدول الأعضاء التي يُطلب منها تقديم معلومات في القضايا التي لم يبت فيها بعد أن تحرص على القيام بذلك في أقرب وقت ممكن. ويطلب أيضاً أن تقدم الدول الأعضاء ما يدعم ذلك من مستندات ثبوتية، حيث

(5) انظر المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، قضية ندى ضد سويسرا، الدعوى رقم 10593/08، الحكم، 12 أيلول/سبتمبر 2012. متاح على الرابط التالي: <https://hudoc.echr.coe.int/eng/?i=001-113118>. في هذه القضية، أكدت المحكمة أهمية ضمان إعطاء الحقوق الأساسية وزناً أكبر في عملية الجزاءات، ورحبت بمبادرة إنشاء مكتب أمين المظالم باعتبارها خطوة مهمة إلى الأمام في هذا الصدد. انظر أيضاً محكمة العدل الأوروبية، قضية محمد الغيرة ضد المفوضية الأوروبية، القضية رقم T-248/13، الحكم، 13 كانون الأول/ديسمبر 2016. متاح على الرابط التالي: <https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/HTML/?uri=CELEX:62013TJ0248>. وفي هذه القضية، شجعت محكمة العدل الأوروبية الأطراف المدرجة أسماؤهم في القائمة على استخدام آلية أمين المظالم قبل اللجوء إلى المحكمة، مما يؤكد الدور الأساسي الذي يقوم به المكتب في توفير سبل الانتصاف للأفراد في إطار نظام الجزاءات.

حث مجلس الأمن، في قراره 2610 (2021)، جميع الدول الأعضاء على ضمان أن تكون أي طلبات لإدراج الاسم في القائمة مستندة إلى الأدلة.

38 - ويشجع أمين المظالم أيضاً الدول الأعضاء على تقديم الأسئلة الخاصة بمقدّم اللتماس إلى مكتب أمين المظالم، والتي يجوز له إدراجها في مقابلته مع مقدّم اللتماس.

39 - وعلاوة على ذلك، يشير أمين المظالم إلى حدوث زيادة في عدد الطلبات المتكررة. وهو يحث الدول الأعضاء على تقديم معلومات حديثة في هذا النوع من القضايا بدلا من الاعتماد فقط على المعلومات السابقة، التي سبق تقييمها خلال الاستعراضات السابقة.

جيم - الإحالة التلقائية

40 - يشير أمين المظالم أيضاً إلى الملاحظات الواردة في تقريره الرابع والعشرين (S/2023/133)، الفقرة (49) بشأن "الأثر الجماعي" بوصفه نتيجة غير مقصودة للجزاء المحددة الهدف وما لها من تدنّيات على حرية الأشخاص المرتبطين ظرفياً بالأفراد المدرجة أسماؤهم في القائمة، ولا سيما أفراد أسرهم غير المُدرجين فيها.

41 - ويرى أمين المظالم أن أحد السبل للتخفيف من هذا الأثر الجماعي، والانطباع بعدم الإنصاف نتيجة لعدم مراعاة الإجراءات القانونية الواجبة في مرحلة الإدراج في القائمة، هو بحث إمكانية أن تأذن اللجنة بإحالة القضايا تلقائياً إلى أمين المظالم. فبدلاً من انتظار أن يخاطب مقدّم اللتماس المكتب من أجل إجراء استعراض للاسم المُدرج في القائمة، كما هي الممارسة الحالية، يمكن تكليف أمين المظالم بإجراء استعراض تلقائي وفقاً للإجراءات المعمول بها بالفعل خلال فترة معينة بعد الإدراج. وفي السياق المقترح، سيكون من الممكن الاستمرار في الممارسة الحالية المتمثلة في استثناء الأسماء قيد الاستعراض من قبل أمين المظالم من الاستعراض السنوي الذي تجريه اللجنة لقائمة الجزاءات.

42 - وقد ناقش أمين المظالم هذه الإمكانية مع العديد من أعضاء اللجنة، بما في ذلك الكيفية التي يمكن أن يؤدي بها ذلك إلى تحسين نزاهة الإجراءات، وسيواصل بحث هذه المسألة.

دال - نطاق وطبيعة عمل أمين المظالم

43 - يؤكد أمين المظالم من جديد أنه، للأسباب المبيّنة بمزيد من التفصيل في تقريره الرابع والعشرين، رغم أنه قد يبدو أن حجم العمل محدود بالنظر إلى عدد اللتماسات قيد النظر في الوقت الحالي، فإن مجرد قضية واحدة تتطلب قدراً كبيراً من العمل والوقت. فعمليات جمع المعلومات والاستنباط ومتابعة ردود الدول الأعضاء على طلبات الحصول على المعلومات، والتحقق من المعلومات وإثباتها، وإعداد التقرير الشامل يمكن أن تكون واسعة النطاق وتستغرق وقتاً طويلاً، لا سيما في الحالات المتعلقة بالطلبات المتكررة.

هاء - المسائل المؤسسية

44 - وفقاً للترتيبات غير الرسمية التي اتخذتها الأمانة العامة في ما يتعلق بعمليات تعيين الموظفين الذين يساعدون المكتب، فإن جميع عمليات التوظيف هذه يشارك فيها أمين المظالم، الذي تؤخذ آراؤه في الاعتبار.

- 45 - وأمين المظالم على اقتناع بأن إجراءات التوظيف في ما يتعلق بالاستبدال المؤقت لوظيفة الموظف القانوني في مكتبه قد روعيت فيها جميع المبادئ التوجيهية المعمول بها في الأمم المتحدة. وقد أتيحت له الفرصة لمعاينة المقابلات التي جرت مع المرشحين ولإبداء آرائه بشأن التوظيف.
- 46 - ويشير أمين المظالم أيضاً إلى أن المكتب يتلقى حالياً المساعدة من متدربين اثنين، يعملان في مشاريع التوعية وقواعد البيانات ويقدمان مساعدات أخرى للمكتب في الاضطلاع بولايته.
- 47 - ويؤكد أمين المظالم أن المسائل والتوصيات المؤسسية التي أثارها جميع أمناء المظالم السابقين في التقارير نصف السنوية السابقة لا تزال صالحة⁽⁶⁾. فمنذ إنشاء المكتب، أشار جميع أمناء المظالم إلى أن استقلالية مكتب أمين المظالم رهينة بالجهود الشخصية التي يبذلها أمين المظالم والمسؤولون المعنيون في إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام والموظفون المعيّنون في المكتب⁽⁷⁾. ولا تزال هذه الملاحظات وجيهة، حيث يتواصل أمين المظالم مع الموظفين الجدد داخل إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام لضمان إدارة شؤون الموظفين بطريقة لا تتال من الاستقلالية، المتصورة والفعلية على حد سواء.
- 48 - ويؤكد أمين المظالم أهمية التصور القائل بأن المكتب مستقل عن أي تأثير تنفيذي محتمل. والحقيقة أن كون اللجنة ومكتب أمين المظالم تديرهما في الوقت الحالي شعبة شؤون مجلس الأمن ذاتها داخل إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، في حين أن مكتب أمين المظالم مكلف بتقديم التوصيات إلى اللجنة بشكل مستقل، يمكن ويجوز أن يؤدي إلى تصور مفاده أن الإدارة واللجنة في وضع يسمح لهما بالتأثير على المكتب. ولذلك فإن إضفاء الطابع المؤسسي على استقلالية مكتب أمين المظالم أمر بالغ الأهمية لدحض هذا التصور. وقد ناقش أمين المظالم الاستقلالية المؤسسية مع من سبقه في هذا المنصب من أجل الحصول على فهم أوضح لأرائهم المعلنة. وهو يرحب بإجراء مزيد من المناقشات مع الأمانة العامة والدول الأعضاء بهدف إيجاد حل نهائي لهذه القضايا الملحة وضمان الاستقلالية المؤسسية للمكتب.

واو - موجز التحليل؛ مقابل التقرير الشامل المعتمى

- 49 - قام أمين المظالم، في ست قضايا انتهت منها خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بإطلاع مقدم الائتماس على نسخة معمّاة من التقرير الشامل المنطبق، سواء في حالات الإبقاء على الأسماء أو رفعها من القائمة. وحتى الآن، أُطلع مقدمو الائتماسات على 13 تقريراً من التقارير الشاملة المعمّاة.
- 50 - ويواصل أمين المظالم اتباع الممارسة التي أرساها المكتب في عام 2021، بالاشتراك مع اللجنة، والمتمثلة في تقديم نسخة معمّاة من التقرير الشامل بدل الاقتصار على تقديم موجز للتحليل الذي أجراه أمين المظالم. ويوصي أمين المظالم بتغيير صيغة القرار التالي، المقرر اتخاذه في عام 2024، ليعكس الممارسة

(6) S/2014/553، الفقرات 49-51؛ الفقرة 50: "ومن حيث المبدأ، لم يُنشأ مكتب منفصل، وتفقد الترتيبات الإدارية السارية، وعلى الأخص ما يتصل منها بالميزانية والتوظيف وإدارة شؤون الموظفين واستخدام الموارد، إلى الخصائص البالغة الأهمية التي يتسم بها العمل باستقلالية ذاتية، مع أن ذلك تحقق على مستوى الممارسة العملية".

(7) S/2015/80، الفقرة 52: "ومن ناحية الممارسة العملية، أثمرت الجهود الشخصية المبذولة من كل من أمينة المظالم، ومسؤولي إدارة الشؤون السياسية المعنيين، والموظفين المعيّنين للعمل في المكتب، عن حماية استقلالية أمينة المظالم والمكتب. إلا أن الواضح أن هذا ليس ما توقعه مجلس الأمن في الولاية التي أسندها إلى أمين المظالم، فهذا أساس أضعف من أن يضمن استقلالية مكتب أمين المظالم، ولا سيما عندما يمر المكتب في المستقبل بمرحلة انتقالية عادية".

الحالية المتمثلة في إطلاع مقدم الالتماس على نسخة معمّاة من التقرير الشامل، وهو ما يعتقد أنه يواصل تعزيز الشفافية.

51 - ويكرر أمين المظالم تأكيد أهمية الشفافية في إجراءات أمين المظالم بوصفها عنصراً حاسماً من عناصر إنصاف مقدمي الالتماسات. وهي أيضاً مؤشر على الشرعية في ما يتعلق بالهيئات القضائية في جميع أنحاء العالم التي تكتسي إجراءات أمين المظالم أهمية حاسمة بالنسبة لها لتحديد فعالية الجزاءات المنطبقة من خلال نظام الجزاءات المفروضة على تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) وتنظيم القاعدة.

زاي - قرار مجلس الأمن 2610 (2021)

52 - كما ورد في أحدث تقريرين نصف سنويين لأمين المظالم (S/2022/608 و S/2023/133)، لا يزال يتعين إيجاد حل للتناقض المتأصل في الصيغة المستخدمة في الفقرتين 13 و 14 من المرفق الثاني للقرار 2610 (2021). وكما ذكر سابقاً، تتعلق هذه المسألة بصيغة جديدة تتصل بإطلاع الدول غير الأعضاء في مجلس الأمن التي شاركت في عملية استعراض رفع الأسماء من القائمة على التقارير الشاملة.

53 - ووفقاً لما أبلغت به اللجنة خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، فإن أمين المظالم، وفي ظل استحالة الامتثال لكلا الحكمين في آن واحد (في معظم الحالات، يؤدي الامتثال لإحدى الفقرتين بالضرورة إلى الإخلال بالأخرى)، واصل اتباع الممارسة التي كانت قائمة قبل اتخاذ القرار 2610 (2021). وهذا يعني أن أمين المظالم لا يُطلع الغير على التقرير الشامل إلا بناء على طلب إحدى الدول الأعضاء وبموافقة اللجنة، عملاً بالفقرة 14 من المرفق الثاني للقرار 2610 (2021). وسيواصل القيام بذلك إلى أن تتوفر توجيهات جديدة.

Annex

Status of recent cases¹**Case 107, one individual (Status: information-gathering phase)**

<i>Date</i>	<i>Description</i>
23 June 2023	Transmission of case 107 to the Committee
23 October 2023	Deadline for completion of the four-month information-gathering period

Case 106, one individual (Status: information-gathering phase)

<i>Date</i>	<i>Description</i>
26 May 2023	Transmission of case 106 to the Committee
26 September 2023	Deadline for completion of the four-month information-gathering period

Case 105, Abd al-Aziz Aday Zimin al-Fadhil (Status: delisted)

<i>Date</i>	<i>Description</i>
31 May 2022	Transmission of case 105 to the Committee
1 October 2022	Information-gathering period completed
24 January 2023	Comprehensive report submitted to the Committee
5 April 2023	Presentation of the comprehensive report by the Ombudsperson to the Committee
5 June 2023	Committee decision to delist
16 June 2023	Formal notification to the petitioner with redacted version of the comprehensive report (in lieu of the summary of analysis)

Case 104, Hamad Awad Dahi Sarhan al-Shammari (Status: delisted)

<i>Date</i>	<i>Description</i>
27 May 2022	Transmission of case 104 to the Committee
27 September 2022	Information-gathering period completed
24 January 2023	Comprehensive report submitted to the Committee
5 April 2023	Presentation of the comprehensive report by the Ombudsperson to the Committee
5 June 2023	Committee decision to delist
16 June 2023	Formal notification to the petitioner with redacted version of the comprehensive report (in lieu of the summary of analysis)

Case 103, one individual (Status: denied)

<i>Date</i>	<i>Description</i>
23 May 2022	Transmission of case 103 to the Committee
23 November 2022	Information-gathering period completed

¹ The status of all cases since the establishment of the Office of the Ombudsperson can be accessed through the website of the Office: www.un.org/securitycouncil/sc/ombudsperson/status-of-cases.

<i>Date</i>	<i>Description</i>
23 March 2023	Comprehensive report submitted to the Committee
26 May 2023	Presentation of the comprehensive report by the Ombudsperson to the Committee
26 May 2023	Committee decision to retain the listing
8 June 2023	Formal notification to the petitioner with summary of analysis in the comprehensive report

Case 102, one individual (Status: denied)

<i>Date</i>	<i>Description</i>
10 May 2022	Transmission of case 102 to the Committee
10 September 2022	Information-gathering period completed
10 January 2023	Comprehensive report submitted to the Committee
21 March 2023	Presentation of the comprehensive report by the Ombudsperson to the Committee
21 March 2023	Committee decision to retain the listing
5 April 2023	Formal notification to the petitioner with summary of analysis in the comprehensive report

Case 101, one individual (Status: denied)

<i>Date</i>	<i>Description</i>
4 May 2022	Transmission of case 101 to the Committee
4 September 2022	Information-gathering period completed
4 January 2023	Comprehensive report submitted to the Committee
21 March 2023	Presentation of the comprehensive report by the Ombudsperson to the Committee
21 March 2023	Committee decision to retain the listing
5 April 2023	Formal notification to the petitioner with summary of analysis in the comprehensive report

Case 100, one individual (Status: denied)

<i>Date</i>	<i>Description</i>
17 December 2021	Transmission of case 100 to the Committee
17 June 2022	Information-gathering period completed
15 December 2022	Comprehensive report submitted to the Committee
1 March 2023	Presentation of the comprehensive report by the Ombudsperson to the Committee
1 March 2023	Committee decision to retain the listing
15 March 2023	Formal notification to the petitioner with summary of analysis in the comprehensive report